ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01)، 2020، ص: 186-201

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر اعتماد سياسة التحرير المالي على القطاع البنكي في الجزائر

The impact of adopting the policy of financial liberalization on the banking sector in Algeria

صحراوي عموري[1*]، lam.sahraoui@gmail.com

بوشيخي محمد رضا[2]، rbouchikhi2@gmail.com

صدوقي غريسي[3]، sadouki_ghrissi@yahoo.fr

[1] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)

[2] جامعة معسكر (الجزائر)

[3] جامعة معسكر (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/26 **تاريخ القبول:** 2020/06/21 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص

الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة أهم الإصلاحات على مستوى النظام المالي الجزائري من أجل الانتقال من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي، وما مدى تأثر المؤشرات النقدية، البنكية والمالية بهذه السياسة. حيث توصلنا أنه تم تطبيق التحرير المالي الداخلي فقط، حيث ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 137.8 مليار دينار سنة 1996 إلى 4 918,00 مليار دينار نهاية سبتمبر 2018 وهو ما يمثل نسبة نمو 3. 468 %، أيضا سمح تطبيق هذه السياسة بارتفاع اجمالي الودائع البنكية بأكثر من 4 772 %، وهو ما أثر ايجابيا في معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

التحرير المالي ؛ القطاع البنكي ؛ النمو الاقتصادي ؛ المؤشرات النقدية.

تصنيف JEL: G32 ؛ G01 ؛ E41

Abstract

The aim of this paper is to study the most important reforms of the Algerian financial system in order to move from the financial restraint policy to the financial liberalization policy, and the impact on monetary, banking and financial indicators. We have concluded that only internal financial liberalization has been implemented. Indeed loans to the private sector increased from 137.8 billion dinars in 1996 to 4 918 billion dinars in 2018,September , representing a growth rate of 3 468 %. This policy also allowed the total bank deposits to increase by more than 4 772 %, Which has had a positive impact on economic growth rates

Keywords

Financial liberalization ; bankingsector ; economic growth ; monetary indicators ;

JEL Classification Codes: G32 ; G01 ; E41

* البريد الالكتروني للمرسل: sadouki_ghrissi@yahoo.fr

I. مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة، خلال الأربعين سنة الأخيرة خاصة من الناحية المالية، وهذا ما أدى إلى تغيرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحرير المالي، وذلك بعد الأعمال التي قدمها Mc Kinnon[1]& Shaw[2] كبديل لسياسات الكبح المالي المفروضة من السلطات والتي أثرت على توزيع الموارد والنمو الاقتصادي.

1. إشكالية الدراسة:

اختارت الجزائر بعد استقلالها نظام تسيير يعتمد على الدولة كمحرك رئيسي للاقتصاد وذلك بهدف تحقيق التنمية المرجوّة وتجاوز التأخر عن الاقتصاديات الأخرى، فقامت بإصلاحات عديدة على مستوى النظام المالي من أجل الانتقال إلى سياسة التحرير المالي في التسعينات وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال سرد الأوضاع الاقتصادية السائدة قبل الإصلاحات، ثم ذكر أهم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قامت بها السلطات وأخيرا عرض أهم المؤشرات المالية والنقدية بعد انتهاج سياسة التحرير المالي.

و سعيا منا لإدراك أهمية الإصلاحات على مستوى النظام المالي قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو اثرالاصلاحات المالية في الجزائر على مختلف المؤشرات النقدية المالية والبنكية ؟

2. أهداف الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بوضع المحددات التالية والتي توضح الإطار العام الذي تسير من خلاله الدراسة:

- التعرض الى الإصلاحات الاقتصادية في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر.
- التعرض لاهم المؤشرات النقدية والمالية للنظام البنكي في الجزائر.
- أثر التحرير المالي على المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر.

3. فرضيات الدراسة:

يسعى البحث في سبيل تحقيق أهدافه وفي ضوء دراسة مشكلة البحث السابق عرضها إلى التحقق من صحة الفروض التالية:

- تساهم اتباع سياسة التحرير المالي في الجزائر الى تحسن المؤشرات النقدية والبنكية.

4. هيكل الدراسة:

من اجل الوصول الى هدف الدراسة والمتمثل في تحليل الاصلاحات المالية في الجزائر وانعكاساتها على مختلف المؤشرات المالية قمنا بتقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

- النظام المالي والبنكي الجزائري في ظل سياسة الكبح المالي.
- الإصلاحات الاقتصادية في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر.
- أثر التحرير المالي على المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر.

II.الدراسات السابقة:

أ- دراسة :Daniela Georgeta Beju Maria-Lenuta Ciupac -Ulici [3]

إن أحد التحديات التي تواجه الرأسمالية المعاصرة، التحرير المالي، هو عملية يمكن أن تحقق فائدة هائلة، حيث تشكل عقبات خطيرة أمام التنمية والازدهار الاقتصادي. وعليه فقد هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير التحرير المالي على نظام البنوك في البلدان الناشئة. وتأثيراتها على الأسواق المالية في البلدان النامية وأوروبا الوسطى والشرقية. وقد توصلت الدراسة الى انه يجب أن يصاحب التحرير المالي زيادة في سياسة الحيطة والتحرير السريع في بلد ما لا يعني مشاكل السرعة بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى النسبي في كثير من الحالات حدث عدم الاستقرار بسبب الاختلاف بين التحرير المالي والتكيف البطيء للغاية للأحكام واللوائح المصرفية والمالية وإجراءات السياسة النقدية.

ب- دراسة [4] :Mekki Hamdaoui ,Abir Zouari &Samir Maktouf

تشير العديد من الدراسات إلى أن التحرير المالي يزيد من احتمال حدوث أزمة مالية دون التمييز بين الفترة العادية والفترة غير المستقرة التي تسبق ظهور الذعر المصرفي والأزمة.هذا وقد هدفت في هذه الورقة الى دراسة العلاقة بين التحرير المالي وضعف القطاع المصرفي. حيث ان الاضطراب في القطاع المصرفي من المرجح أن يحدث بعد درجة متوسطة من التحرير. باستخدام مجموعة بيانات تم تحديثها مؤخرًا للإصلاحات المالية، نجد علاقة معكوسة على شكل حرف U بين التحرير واحتمالية حدوث أزمة مصرفية لعينة من 49 دولة بين عامي 1980 و2010. حيث استخدمت الدراسة النموذج لوجستي متعدد الحدود من أجل مراعاة ما هو يسمى تحيز ما بعد الأزمة. نسأل ما إذا كانت العلاقة لا تزال قائمة عند النظر في الخصائص المؤسسية للبلدان والتأثيرات الديناميكية للتحرير. تشير النتائج التجريبية إلى أن العلاقة بين التحرير واستقرار القطاع المصرفي تعتمد بشدة على قوة تنظيم رأس المال والإشراف. مع ضعف التنظيم والإشراف، يزداد احتمال حدوث أزمات مصرفية مع التحرير، لكن هذه العلاقة تنعكس عندما يصبح التنظيم والإشراف مهمين. ويمكن تحقيق آثار النمو الإيجابية للتحرير دون زيادة خطر الهشاشة المصرفية إذا تم تطوير المؤسسات المناسبة.

ج- دراسة فهيمة بديسي ومريم سرارمة: [5]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات التحرير المالي، وابراز كيفية تطبيقه من طرف الجزائر، بالإضافة إلى توضيح آثاره على النظام المالي الجزائري بشكل عام والسوق المالي بشكل خاص. من خلال مجريات البحث اتضح بأنها ساهمت في التحرير الجزئي لهذا القطاع، وأنها كانت من أهم الاسباب التي ساعدت على انشاء سوق مالي جزائري، الا أنه ونتيجة لمجموعة من المعوقات لم تتمكن هذه السوق من أداء الدور المنوط بها والدليل على ذلك الانخفاض الكبير لمؤشرات أدائها.

د- دراسة خديجة تافساست ودمراد خروبي: [6]

لا تزال العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي تثير جدلا واسعا بين الاقتصاديين خصوصا وأن الدراسات التجريبية لم تصل إلى إجابة نهائية بشأن طبيعة ومدى قوة هذه العلاقة، في إطار هذا الجدل يثار التساؤل بشأن قنوات انتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي. هذا وقد حاولت الدراسة أن تقدم تحليلا لأهم هذه القنوات، سواء القنوات المباشرة من خلال تعبئة الموارد والتخصيص الأمثل لها ورفع مستوى الإنتاجية، أو تلك غير المباشرة التي تتضمن وجود وسيط في العملية وتضم تعزيز التخصص في الإنتاج والالتزام بسياسات اقتصادية أفضل وتعزيز تدفقات أرس المال وتطوير القطاع المالي، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم القنوات وقد نال اهتماما خاص في الدراسات النظرية والتجريبية.

ه- دراسة صالحي عبد القادر: [7]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثار عملية التحرّر المالي على تطوّر اليات عمل النشاط البنكي في الجزائر من خلال تحليل اهم مؤشرات التطور المالي وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الإجراءات التشريعية والتنظيمية المؤطرة للنشاط البنكي في الجزائر والمعتمدة منذ 1990 والتي تهدف الى تعزيز تنافسية البنوك وتعزيز تنافسيتها وكذا تحسين مستوى الخدمات البنكية لم تحقق الأهداف المرجوة منها كما بينت الدراسة ان المشكل الرئيسي لضعف مؤشرات التطور المالي هي مرتبطة بشكل كبير بسمة تركز النشاط البنكي على مجموعة من البنوك العمومية وعدم أهلية هذه الأخيرة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث.

III.<u>النظام المالي والبنكي الجزائري في ظل سياسة الكبح المالي:</u>

حاولت الجزائر بناء اقتصاد وطني مبني على دعائم صلبة حيث ورثت الجزائر نظاما بنكيا واسعا قائم على اقتصاد ليبيرالي، ووضعا اقتصاديا صعبا، حيث ان جل المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على النشاط الاقتصادي الوطني.[8] مع هجرة رؤوس الأموال، وتقليص شبكة الفروع البنكية الزراعية. كل هذه العوامل ساهمت في صعوبة النهوض بالقطاع المالي، ففي البداية تطلب إعادة بعث المؤسسات والتعاونيات الفلاحية وجود أموال، وهذه الأخيرة تتوفر في البنوك، لكن هذه البنوك كانت تخضع لقواعد الربحية والسيولة والكفاءة وبالتالي يتم منح القروض للمؤسسات والتعاونيات التي تتوفر فيها هذه الشروط فقط واغلب المؤسسات لا تتوفر فيها الشروط المذكورة وهو ما أدى إلى تدخل البنك المركزي لحصولها على تسبيقات قصيرة الأجل. إذن، من جهة كانت هناك بنوك تجارية تقوم بمنح القروض وفق المقاييس المعمول بها، ومن جهة أخرى كان البنك المركزي يقوم بمنح قروض استغلال قصيرة الأجل. تواصل هذا الوضع إلى غاية إنشاء البنوك العمومية كالبنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري بين 1966 و1967.

كانت الأولوية آنذاك لإعادة دفع النشاط الزراعي والصناعي قبل الاهتمام بالسياسة النقدية والتمويلية، وما يبين ذلك تجميد صلاحيات البنك المركزي في تسبيقات الخزينة وتحديد مدتها في جوان 1961، حيث أن المادة 53 من العقد التأسيسي للبنك المركزي الجزائري تنص على أن مبلغ تسبيقات الخزينة لا يتجاوز 5% كحد أقصى من الإيرادات الجبائية العادية، لمدة لا تتجاوز 240 يوم . بتجميد هذه المادة، قامت السلطات بوضع أسس لسياسة نقدية محتكرة. قامت البنوك العمومية بشراء واسترجاع تعهدات البنوك الخاصة التي كانت تزاول نشاطها وهو ما ساعد في زوال التناقضات في النظام

المالي من جهة، ولكن من جهة أخرى شجع احتكار السلطات بصفة عامة والبنوك العمومية بصفة خاصة على بسط سياسة القروض الموجهة والمقنّنة، أو ما يسمى بالتسيير الإداري للقروض، حيث أن هذا الجانب الإداري في منح القروض كان الأكثر ظهورا في تمويل القطاع الفلاحي، بالفعل فالتعاونيات كانت تمول من طرف الخزينة العمومية عند الاستقلال، وفي سنة 1964 أوكلت هذه المهام إلى البنك المركزي، ثم بعد سنتين أشرف القرض الفلاحي التعاوني على ذلك، ليتولى البنك الوطني الجزائري المهمة ابتداءا من 1967. [9]

ابتداءا من سنة 1971، أدخلت السلطات بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والبنكية، من خلال تمويل الاستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات البنكية والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض البنوك الوطنية. فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970–1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات، كما أجبر قانون المالية آنذاك المؤسسات العمومية على حصر حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة [10]، حسب اختصاص البنك في القطاع. إن هذه التغيرات من خلال إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات البنكية وإلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كانت تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول (1970–1973) أو المخطط الرباعي الثاني (1974–1977).

بصفة عامة فإن النظام المالي الجزائري مر بعد الاستقلال بثلاث مراحل قبل القيام بالإصلاحات الفعلية والانتقال إلى اقتصاد السوق:[11]

المرحلة الأولى (1962–1970): تم فيها تأميم البنوك الأجنبية وإقامة أولى البنوك الوطنية بالتوازي مع الجهاز البنكي الأجنبي إلى غاية 1967.

المرحلة الثانية (1971–1979): عرفت هذه المرحلة بعض التعديلات على النظام البنكي وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات البنكية والهيئة العامة للنقد والقرض وإنشاء البنك الجزائري للتنمية الذي أوكلت له مهمة تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في المخططات الوطنية.

المرحلة الثالثة (1980–1985): عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الانتاجية والمؤسسات البنكية، منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق منه البنك الفلاحي للتنمية الريفية الذي اختص في تمويل القطاع الزراعي العام والخاص، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بإنشاء بنك التنمية المحلية.

لكن وبصفة عامة، رغم هذه التغيرات في الظاهر، إلا أن النظام المالي والبنكي كان جهاز إداري مسيّر من السلطات وخاصة في توجيه القروض وتحديد معدل الفائدة، وهو ما تحدث عنه Mc-Kinnon&Shaw في أعمالهما، حيث أنه من الناحية العملية كان الفائض النقدي في الاقتصاد راجع أساسا إلى نشاط الخزينة فقط، بالإضافة إلى تميز الاقتصاد بوجود المؤسسات العمومية فقط التي تسيطر على دواليب الاقتصاد، وغياب بنوك خاصة أو أجنبية.

IV. الإصلاحات الاقتصادية في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر.

عرف الاقتصاد الوطني في سنة 1986 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات إلى أدنى المستويات وانخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات

التنموية والدخول في مرحلة التفكير لإعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد. بالفعل أدت هذه الأزمة البترولية، إلى اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات . كانعكاس مباشر لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق المالية، كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة القطاع المالي والبنكي. ولكن القيام بهذه الإصلاحات يتطلب موارد مالية مهمة، وهو ما لم يكن في مقدور الجزائر آنذاك، مما دفعها باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية لمساعدتها في القيام بإصلاحات اقتصادية [12] وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية للتخلص من سياسة القمع والكبح المالي، وإزالة القيود الهيكلية التي عرفت بها القوانين السابقة لتحقيق سياسة التحرير المالي وفق توصيات الاقتصاديين الرائدين في المجال.

1. قانون القرض والبنك لسنة 1986[13].

بموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، ثم إدخال تعديلات جزئية على الوظيفة البنكية، حيث يقوم هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد للتحرير المصرفي والمالي، فتم تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه لم يضع آليات لتنفيذ ذلك كما أعاد القانون للبنوك ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض[14]، كما سمح للبنوك بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها القيام بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من المخاطرة وخاصة عدم التسديد، أيضا تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة وهيئات استشارية على النظام البنكي.

2. قانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12 سنة 1988.

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية [15]، والذي تحصلت بموجبه المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية، كما يبين هذا الأخير بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية، فأصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري الذي يعطيها الصبغة التجارية، وتخلت السلطات عن التزاماتها اتجاهها وأصبحت مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها، وممتلكات المؤسسة أصبحت قابلة للتحصيل. وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها القانون 86-12 لم تتماشى مع الأوضاع الجديدة للتنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم تكييف النظام البنكي بشكل يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون وفي هذا الإطار جاء القانون 88-06، المعدل والمتمم للقانون 86-12. فأصبحت بموجبه البنوك تسير على أساس المبادئ التجارية والاستقلالية والمردودية والتوازن المحاسبي، وتخضع للقانون المدني والقانون التجاري، فهذا القانون يعتبر المؤسسات المالية والبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية. كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء

إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية والسوق الخارجية، وهي أول بوادر التحرير المالي الداخلي، كما يمكنها أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل. وفي ذات الوقت ألغي التوطين الوحيد، كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية، ليوكل ذلك للنظام البنكي. لكن رغم ذلك تجاوزت ديون الخزينة اتجاه المؤسسات العمومية بكثير ديونها اتجاه البنوك التجارية خاصة في ظل الأزمة البترولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى بلغت ديونها اتجاه البنك المركزي 108 مليار دينار سنة 1989 و10 مليار دينار اتجاه البنوك التجارية. [16]

3. قانون النقد والقرض سنة 1990.[17]

وضع قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، النظام البنكي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بتفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها، وإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام بنكي يفرق بين نشاط البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، فقد أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، فأصبح بنك الجزائر بموجب هذا القانون يمثّل فعلا بنك البنوك حيث يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الإئتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية. سمح قانون 90-10 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ بنك الجزائر. حمل هذا القانون في طياته التحول الفعلي من اقتصاد موجه إلى وضع الأسس لسياسة التحرير المالي، عن طريق التحرير الداخلي، من خلال محاولة بلوغ الأهداف التالية:

-إزالة الحواجز أمام المنافسة الأجنبية.

- السماح بإنشاء البنوك الخاصة.
- إلغاء تخصص البنوك العمومية، والسماح لها بتنويع منتوجاتها البنكية.
- منح بنك الجزائر الاستقلالية في ضبط السياسة النقدية والتحكم فيها.
- تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة.
- استقلال بنك الجزائر عن الخزينة العمومية.
- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية للدولة فقط، أما تمويل الاقتصاد فهو من نصيب القطاع البنكي.

ومنه يمكن القول أن قانون النقد والقرض وضع بشكل تام النظام البنكي في الإطار القانوني للانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق وفقا لمبادئ سياسة التحرير المالي، المنصوص عليها وفق أعمال Mc Kinnon& Shaw.

4. الأمر 03-11 سنة 2003.

جاء الأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، كحتمية بعد مرور عشرية على صدور قانون النقد والقرض، والفضائح التي تلت إعلان إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري سنة 2003، حيث تكبدت خزينة الدولة خسائر فادحة أدت إلى مراجعة القانون السابق لسد الثغرات القانونية والنقائص، فصدر الأمر الرئاسي رقم 03-11 المتمم والمعدل لقانون النقد والقرض، ومن أهم التعديلات التي جاء بها:

-توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية[18]، الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة لبنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.[19]، مجلس النقد مسؤول عن حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية من خلال إنشاء صندوق التأمين على الودائع[20] مع تحديد شروط وسقف التعويض للمودعين، إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية لبنك الجزائر، خفض نسبة الإحتياط الإلزامي إلى 10%، إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والديون الخارجية، تشديد العقوبات والغرامات على المخالفين لقواعد عمل النظام البنكي، الرفع من الرأسمال الأدنى المطلوب لاعتماد بنك تجاري، وتعزيز معايير منح تراخيص إنشاء البنوك، العمل على انسياب وتدويل أفضل للمعلومات المالية، تعزيز الرقابة على أنشطة البنوك من خلال الصلاحيات الممنوحة للجنة المصرفية. وبالتالي، فإن الأمر 03. 11، قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع السلطات، فمنح بنك البنوك الاستقلالية في رسم السياسة النقدية وتوفير الأمن المالي للبلاد، وبالمقابل منح السلطات قابلية التدخل من خلال المراقبة التي تمارسها وزارة المالية.

5. الأمر 04-10 سنة 2010[21].

تباعا لإصلاحات المنظومة البنكية جاء الأمر 04-10 كتكملة لهذا التغييرات ولتوضيح أكثر لبعض مواد الأمر 03-11 ومن أهم ما جاء به: توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتحقيق أهداف استقرار الأسعار، ومحاربة التضخم من خلال تعديل المادة 35 من الأمر 03-11، إعادة دفع الاستثمار من خلال تخفيض معدلات الفائدة وإعادة النظر في سياسة منح القروض لجعلها أكثر مرونة وملائمة مع الواقع الاقتصادي، تأكيد حق بنك الجزائر في التدخل في تنظيم السوق المالي إن اقتضت الحاجة، يكلف بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات وتقديم الوضعية المالية الخارجية للجزائر[22]، يقوم بنك الجزائر بمراقبة أمن، صلابة واستقرار وسائل ونظام الدفع في الجزائر، تعزيز صلاحيات اللجنة المصرفية، بنك الجزائر ينظم ويسير مركزية الأخطار للمؤسسات، مركزية الأخطار للعائلات، ومركزية عدم التسديد.

غير أن التغير الرئيسي والأساسي في هذا الأمر، جاء في المادة 83 من خلال تحديد رأس المال الأدنى للبنوك الجزائرية بـ 51% للمقيمين وامتلاك الدولة سهم خاص في البنوك والمؤسسات المالية، دون حق الاقتراع . وبالتالي جاء هذا الأمر، لتشجيع المنافسة بين البنوك ومحاولة تفعيل السوق المالي لتحرير رأس المال، لكن مع إعطاء فرصة للسلطات لمراقبة ما يحدث في النظام المالي والبنكي.

VI. أثر التحرير المالي على المؤشرات النقدية والمالية في الجزائر:

منذ وضع الجزائر الأسس القانونية والأطر التنظيمية لانتهاج سياسة التحرير المالي، من خلال مختلف الإصلاحات والقوانين المذكورة سابقا، عرف النظام البنكي الجزائري تغيرات إيجابية هامة في المؤشرات النقدية والمالية، أثرت على النمو الاقتصادي وعلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014. للتذكير النظام البنكي

الجزائري، إلى غاية 02 جانفي 2013، كان متكونا من 20 بنك و12 مؤسسة مالية، بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل معتمدة، لكن معظم هذه المؤسسات صغيرة الحجم، بحيث أن البنوك العمومية تسيطر على القطاع البنكي بنسبة تفوق 90% بالإضافة إلى ذلك فآخر الإحصائيات تشير إلى وجود فرع بنكي لكل 23000 شخص وهو غير كافي.

1. تطور الودائع البنكية:

يمكن ملاحظة تطور الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بعد الانتقال إلى سياسة التحرير المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور الودائع البنكية (1990-2018).

السنة	ودائع تحت الطلب (مليار د ج)	ودائع لاجل (مليار د ج)	اجمالي الودائع (مليار د ج)	ودائع تحت الطلب /اجمالي الودائع (%)	ودائع لاجل/اجمالي (%)
1990	135,14	72,92	208,06	64,95	35,05
1991	167,79	90,27	258,06	65,02	34,98
1992	184,86	146,18	331,04	55,84	44,16
1993	235,59	180,52	416,11	56,62	43,38
1994	252,8	247,7	500,5	50,51	49,49
1995	269,3	280,5	549,8	48,98	51,02
1996	298,2	326	624,2	47,77	52,23
1997	333,9	409,9	743,8	44,89	55,11
1998	422,9	766,1	1189	35,57	64,43
1999	465,2	884,2	1349,4	34,47	65,53
2000	563,7	974,3	1538	36,65	63,35
2001	661,3	1235	1896,3	34,87	65,13
2002	751,6	1 485,20	2236,8	33,60	66,40
2003	862,1	1 656,00	2518,1	34,24	65,76
2004	1 291,30	1 478,70	2770	46,62	53,38
2005	1 516,50	1 632,90	3149,4	48,15	51,85
2006	2 086,20	1 766,10	3852,3	54,15	45,85
2007	2 949,10	1 761,00	4710,1	62,61	37,39
2008	3 424,90	1 991,00	5415,9	63,24	36,76
2009	3 114,80	2 228,90	5343,7	58,29	41,71
2010	3 657,80	2 524,30	6182,1	59,17	40,83

37,89	62,11	7357,7	2 787,50	4 570,20	2011
49,81	50,19	6688,3	3 331,50	3 356,80	2012
47,40	45,42	7787,4	3 691,7	3 537,5	2013
48,1	51,9	8518,5	4090,3	4 428,2	2014
53,31	,6946	8335,1	4443,4	3 891,7	2015
54,15	45,84	8141,7	4409,3	3 732 ,7	2016
53,63	46,36	9702,5	4708,5	4499,00	2017
52,3	48,7	10137	5152	4985	سبتمبر 2018

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

الشكل رقم 01: تطور الودائع البنكية (1990-2018).

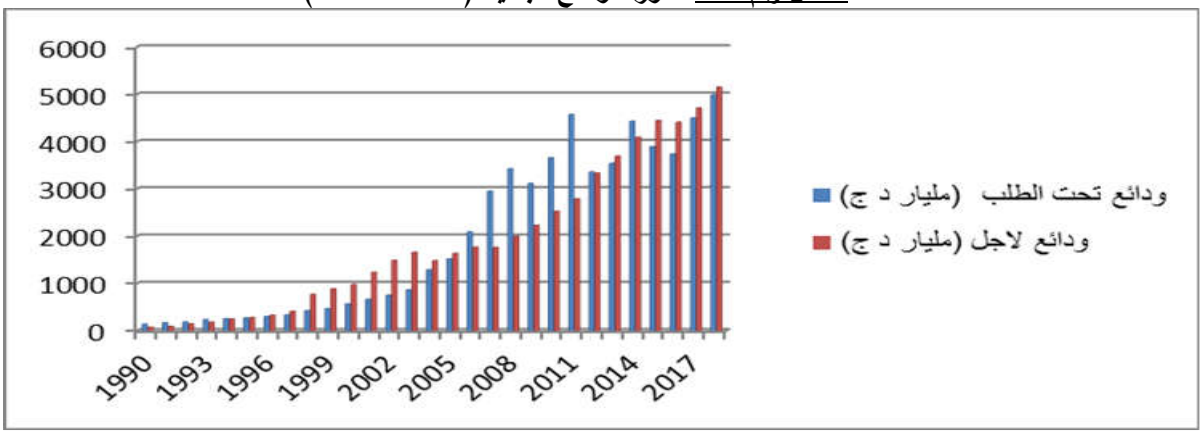

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني، أن الودائع البنكية ارتفعت تدريجيا بعد التحرير المالي، لتصل إلى 500 مليار دينار سنة 1995، لكن لجوء الجزائر إلى برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع مؤسسات النقد الدولي، أدى إلى نسبة نمو ضعيفة لهذه الودائع وخاصة الودائع لأجل والتي كانت في المتوسط 15%، ثم نلاحظ ارتفاعا قياسيا لإجمالي الودائع بين 2005 إلى غاية 2018 لتبلغ 10137 مليار دينار أي نسبة نمو تقدر بـ 222 % وهذا راجع لعودة الثقة في النظام البنكي بعد الأزمة التي واجهها عند إفلاس بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، نلاحظ أيضا ضعف نسبة الودائع لأجل، إلى غاية 2004 ثم ارتفعت لتصل إلى 5152 مليار دينار نهاية سبتمبر 2018، لكن الودائع تحت الطلب فاقت في السنوات الأخيرة أكثر من 50% من إجمالي الودائع البنكية خاصة بعد 2007، وهذا ما يجب معالجته من خلال كسب ثقة الزبائن للمحافظة على استقرار النظام البنكي .

2. **تطور النشاط الإقراضي.**

يمكن ملاحظة تطور مبلغ القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص بعد الانتقال إلى سياسة التحرير المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور القروض البنكية حسب القطاع (1996-2018).

السنة	القروض الموجهة للقطاع العام (مليار د ج)	القروض الموجهة للقطاع الخاص (مليار د ج)	اجمالي القروض (مليار د ج)
1996	637,95	137,80	775,75
1997	632,70	108,60	741,30
1998	602,00	129,10	731,10
1999	797,20	167,90	965,10
2000	701,80	242,70	944,50
2001	740,30	337,90	1078,20
2002	715,50	551,00	1266,50
2003	791,40	588,50	1379,90
2004	859,30	675,40	1534,70
2005	882,90	896,40	1779,30
2006	847,00	1 057,00	1 904,00
2007	988,9	1 216,00	2204,90
2008	1 201,90	1 413,30	2615,20
2009	1 485,10	1 600,60	3085,70
2010	1 460,60	1 806,70	3267,30
2011	1 741,60	1 984,20	3725,80
2012	2 040,70	2 244,90	4 298,00
2013	2 434,30	2 720,20	4 285,60
2014	3 382,90	3 120,00	6 502,90
2015	3 689,00	3 586,60	7 275,60
2016	3 952,80	3 955,00	7 907,80
2017	4 311,80	4 566,10	8 877,90
سبتمبر2018	4 812,00	4 918,00	9 730,00

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

الشكل رقم 02: تطور القروض البنكية حسب القطاع (1996-2018)

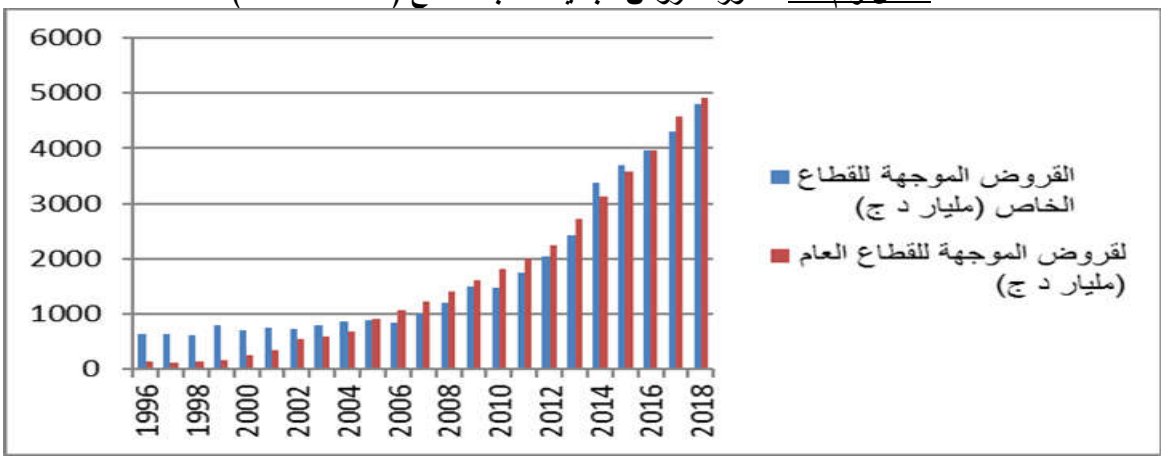

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن القروض التي ينتجها القطاع البنكي حققت نموا قدره 1.155% ما بين 1996 و2018 وهذا راجع إلى سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر. حسب الرسم البياني فإن نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام، بقيت تفوق نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى غاية 2005، لكن في السنوات الأخيرة ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 896.4 مليار دينار سنة 2005 إلى 4918 مليار دينار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة نمو 449% وهذا ما يبين التوجه الصحيح للمنظومة البنكية في الاعتماد على قواعد الحيطة والحذر في منح القروض وليس القرارات الإدارية العليا.

3. تطور معدلات الفائدة.

يمكن ملاحظة تطور معدلات الفائدة على الودائع وعلى القروض بعد الانتقال إلى سياسة التحرير المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور معدلات الفائدة (1990.2018).

السنة	معدل الفائدة الحقيقي	معدل الفائدة على القروض	معدل الفائدة على الودائع
1990	-5,60	11,00	8,00
1991	18,80	13,00	8,00
1992	-14,00	14,00	8,00
1993	-7,00	14,00	8,00
1994	-10,13	16,00	12,00
1995	-7,90	18,42	16,58
1996	-4,05	19,00	14,50
1997	8,14	15,71	12,60
1998	15,10	11,50	9,13
1999	-0,10	10,75	8,25
2000	-11,72	10,00	7,50
2001	11,74	9,50	6,25

5,33	8,58	7,17	2002
5,25	8,13	-0,19	2003
3,65	8,00	-3,78	2004
1,94	8,00	-7,00	2005
1,75	6,25	-2,30	2006
1,75	6,25	1,51	2007
1,75	6,25	-6,71	2008
1,75	6,25	21,57	2009
1,75	6,25	-6,99	2010
1,75	6,25	-8,31	2011
1,75	6,25	0,48	2012
1,75	6,25	8,06	2013
1,75	6,25	8,31	2014
1,75	6,25	15,52	2015
1,75	6,25	6,39	2016
1,75	6,25	3,41	2017
1,75	6,25	4,59	سبتمبر2018

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

الشكل رقم 03: تطور معدلات الفائدة (1990-2018).

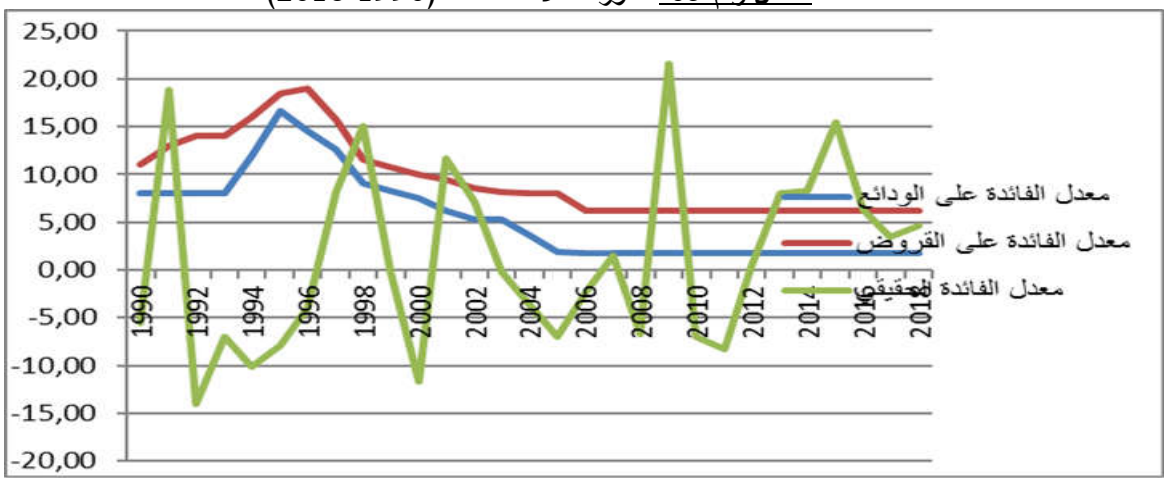

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم03

نلاحظ من الجدول أن معدلات الفائدة على القروض، عرفت ارتفاعا بعد انتهاج سياسة التحرير المالي لتصل إلى 19% سنة 1996، وذلك راجع إلى سياسة التقشف التي كانت تنتهجها الجزائر آنذاك ومحاولتها جلب الادخارات والتي كان معدل الفائدة عليها في تلك الفترة يصل إلى 16.58% كما أن تخفيض قيمة الدينار بـ 40% نتيجة أزمة الديون، أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة السالبة ثم بدأ معدل الفائدة على القروض ينخفض تدريجيا ليستقر عند حدود 8% في العشرية الأخيرة، وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع الذي نسبته 1.75% وهذا راجع إلى وجود أموال

متراكمة لدى البنوك في حاجة إلى التوظيف، أيضا غياب سوق مالي فعال أدى إلى هذه الوضعية، عكس ما توقعه الباحثون حول تفاعل معدل الفائدة عند التحرير المالي، نلاحظ من الرسم البياني أن معدل الفائدة الحقيقي في غالب السنوات هو سالب، ما عدا عند بداية التحرير المالي سنة 1991، سنة 1998 و2001 وأقصى حد كان سنة 2009 بنسبة +21.57% وهو ما تدعو إليه الأدبيات حول التحرير المالي، كما شهد نسبتين موجبتين في الخمس سنوات الأخيرة وهذا شيء إيجابي لتحقيق تحرير مالي فعال إن تواصلت النسب الإيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي على هذا المنوال .

4. تطور الكتلة النقدية.

يمكن ملاحظة تطور الكتلة النقدية بعد الانتقال إلى سياسة التحرير المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: تطور الكتلة النقدية (1990.2018).

السنة	الكتلة النقدية (مليار د ج)	السنة	الكتلة النقدية (مليار د ج)
1990	343,32	2005	4 070,44
1991	414,75	2006	4 870,07
1992	544,46	2007	5 994,61
1993	584,18	2008	6 955,97
1994	675,93	2009	7 292,69
1995	739,90	2010	8 280,74
1996	848,25	2011	9 929,19
1997	1003,14	2012	11 015 ,1
1998	1199,48	2013	11 941,5
1999	1366,77	2014	13 663,9
2000	1559,91	2015	13 704,5
2001	2 403,07	2016	13 816,3
2002	2 836,87	2017	14 974,2
2003	3 299,46	2018سبتمبر	16 256
2004	3 644,29		

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

الشكل رقم 04: معدل نمو الكتلة النقدية (1990-2018)

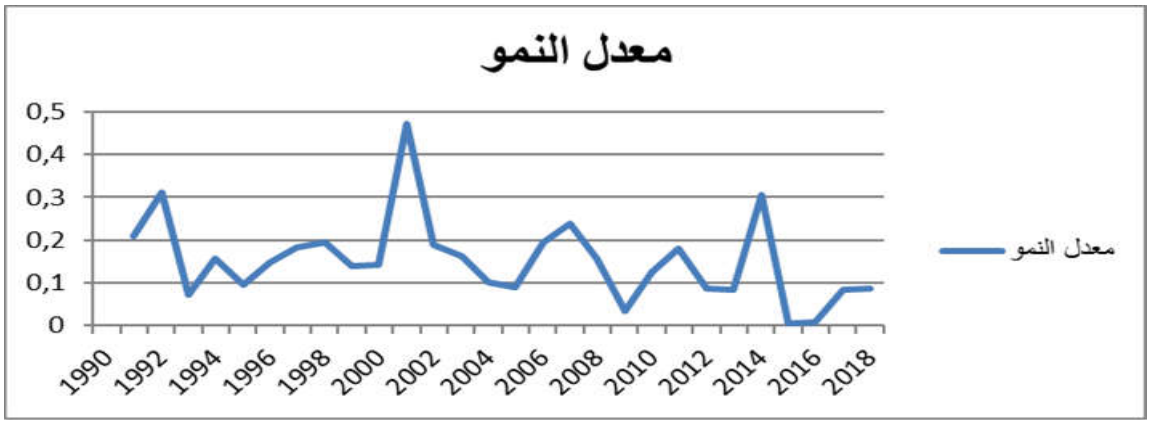

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04

نلاحظ من الرسم البياني أن الكتلة النقدية، سجلت نموا بـ 31% سنة 1991 وذلك بعد صدور القانون 90-10 للنقد والقرض والذي كان المحرك الفعلي للتحرير المالي، ثم سجل هذا النمو انخفاضا نسبيا بين سنتي 1995 و2000 وذلك راجع للأزمة الحادة التي مرت بها الجزائر سنة 1994 والإصلاحات الاقتصادية التي أجبرتها على اتباع سياسة تقشفية من طرف صندوق النقد الدولي وذلك لتخفيض كل من التضخم، عجز الموازنات العامة، ارتفاع المديونية الخارجية وكذلك خدمات الديون. في سنة 2001 سجلت نسبة النمو ارتفاعا بـ 47% لتنهار مرة أخرى سنة 2004 وذلك راجع إلى إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث بلغت الكتلة النقدية 3794.39 مليار دينار سنة 2005، لتبلغ أقصى المستويات سنة 2018 بنسبة نمو تقدر بـ 85% وكتلة نقدية بـ 16256 مليار دينار وذلك راجع لسياسة التمويل الغير تقليدي المنتهجة من السلطات النقدية.

VII. الخلاصة:

منذ ان وضعت الجزائر الأسس القانونية والأطر التنظيمية لانتهاج سياسة التحرير المالي، من خلال مختلف الإصلاحات والقوانين المذكورة سابقا، عرف النظام البنكي الجزائري تغيرات إيجابية هامة في المؤشرات النقدية والمالية، أثرت على النمو الاقتصادي وعلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك للفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. يمكن القول أن التجربة الجزائرية، فريدة نوعا ما عن الدول الأخرى وذلك لخصوصيات الاقتصاد بما أنه يعتمد على المحروقات أساسا كمداخيل للخزينة. فقامت بالتحرير المالي الداخلي الذي يعتمد أساسا على القطاع البنكي بتحرير معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، تحرير منح القروض وخفض أو إلغاء الاحتياطات الإجبارية، أما التحرير المالي الخارجي من خلال تحرير حساب رأس المال فيتطلب سوق مالي فعال، وهو ما ليس متوفر بالجزائر. حيث سمح تطبيق هذه السياسة بارتفاع إجمالي الودائع بين 2005 إلى غاية 2018 لتبلغ 10137 مليار دينار أي نسبة نمو تقدر بـ 222 % اجمالي الودائع البنكية بأكثر من 3100%، كما ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 896.4 مليار دينار سنة 2005 إلى 4918 مليار دينار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة نمو 449% في السنوات الأخيرة. أن معدلات الفائدة على القروض، عرفت هي الأخرى ارتفاعا بعد انتهاج سياسة التحرير المالي لتصل إلى 19% سنة 1996، وذلك راجع إلى سياسة

التقشف التي كانت تنتهجها الجزائر آنذاك ومحاولتها جلب الادخارات والتي كان معدل الفائدة عليها في تلك الفترة يصل إلى 16.58% كما أن تخفيض قيمة الدينار بـ 40% نتيجة أزمة الديون، أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة السالبة ثم بدأ معدل الفائدة على القروض ينخفض تدريجيا ليستقر عند حدود 8% في العشرية الأخيرة، وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع الذي نسبته 1.75% وهذا راجع إلى غياب سوق مالي فعال.بصفة عامة سياسات التحرير المالي المطبقة في الدول النامية نجح البعض منها وفق ما جاء في أعمال Mc Kinnon& Shaw، وفشل البعض الآخر نظرا لحدوث أزمات بنكية.

VIII الهوامش والإحالات:

[1] McKinnon.R, **money and capital in économic development** , 1973 , the brookingsinstitution,wasington.

2 Shaw E , **financialdeepening in économicdevelopment ,** 1973 , oxford universitypress,newyork.

[3] Daniela Georgeta , Beju Maria-Lenuta , Ciupac -Ulici ،**The Impact of Financial Liberalization on Banking System** , Procedia Economics and Finance , Volume 3 , 2012, Pages 792-799

[4] Mekki Hamdaoui , Abir Zouari & Samir Maktouf , **The effect of financial liberalization on banking sector stability** , Journal International Review of Applied Economics , Volume 30, 2016 - Issue 5, Pages 644-667

[5] فهيمة بديسي، مريم سرارمة، **أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري – اشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن ديسمبر، 2017.

[6]خديجة تافساست دمراد خروبي، **القنوات الرئيسية لانتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة سبتمبر، 2017.

[7] صالحي عبد القادر، **سياسات التحرير المالي واثرها على تطوير اليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016 .

[8] Bensaid, M, **Economie du développement de l'Algérie 1962 – 1982** , (1982) , Edition Economica, paris, p33.

[9]بوشيخي م رضا، **التحرير المالي: عامل لهشاشة النظام البنكي في البلدان النامية ؟**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، مخبر التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، العدد 06، أفريل 2015، ص 23.

[10] Medjdoub H, **Algérie: Etudes et perspectives** ,édition économie- essai, Alger, 2003, p 22

[11] Naas A, **Le système bancaire algérien , de la décolonisation à l'économie de marché** , édition maison neuve & la rose, Paris, 2003, p83

[12] MouhoubiS, **L'Algérie à l'épreuve des reformes économique** , OPU , Alger ،1998, p39

[13]القانون رقم 86-12 المؤرخ في تاريخ 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

[14]القانون 86-12 المؤرخ في تاريخ 1986/08/19 المادة 19.

[15]القانون رقم 88-01 المؤرخ في تاريخ 1988/01/12 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.

[16]Bouzidi A , **les cinq essai sur l'ouverture de l'économie algérienne** , (1998) , entreprise nationale des arts graphique , p112

[17]القانون رقم 90-10 المؤرخ في تاريخ 1990/04/14 المتعلق بالبنك والقرض.

[18]المادة 62 من الأمر الرئاسي 03-11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003.

[19]المادة 18 من الأمر الرئاسي 03-11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003.

[20]القانون رقم 04-03 الصادر في 04 مارس 2003

[21]الامر 10.04 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للامر 11.03 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003.

[22]لمادة 36 مكرر من الأمر 04-10 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2010.